



المستوي : الرابع
الفصل الدراسي الثاني
المادة : اصول الفقه (٢)
النموذج الأول
الزمن : ساعتان

الامتحان النهائي (انتساب)
للعام (١٤٣٥هـ - ١٤٣٦هـ)

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك خالد
كلية الآداب والتربية
قسم الدراسات الإسلامية

الشعبة :

الرقم التسلسلي :

الاسم :

استعيني بالله ثم اجيبني عن الاسئلة الآتية :

أولاً : فظلي في نموذج الاجابة الصواب والخطأ علماً بان (أ) تمثل الاجابة الصحيحة و(ب) تمثل الاجابة الخاطئة فيما يلي :
(٥٠ درجة)

- ١ . قسم الشافعية الحكم الشرعي باعتبارات خمسة شملت الحكم التكليفي والحكم الوضعي ()
- ٢ . في قوله تعالى : "وَكُلُوا وَاشْرَبُوا" طلب فعل جازم يفيد الإيجاب ()
- ٣ . الخلاف لفظي بين الجمهور والأحناف فيما يتعلق بتعريف الحكم الشرعي ()
- ٤ . المكلف هو البالغ العاقل الذي بلغته دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يوجد به مانع ()
- ٥ . التكليف اصطلاحاً هو الخطاب بالأمر والنهي أو قيل هو إلزام ما فيه كلفة ()
- ٦ . المختار من الأقوال أن الأمر لا يدل على التكرار ، لأن صيغته لا تدل إلا على مطلق الطلب ()
- ٧ . صيغة النهي المشهورة "إفعل" كما في قوله تعالى : "أطيعوا الله اطيعوا الرسول" ()
- ٨ . الإيجاب هو : خطاب الله تعالى - المتعلق بطلب الفعل طلباً جازماً ()
- ٩ . قوله تعالى : "وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة" دليل تفصيلي يفيد الوجوب ()
- ١٠ . خطاب الله تعالى - الطالب للترك طلباً جازماً يدل على الكراهة ()
- ١١ . خطاب الله تعالى - الذي خير فيه المكلف بين الفعل والترك يدل على الاباحة ()
- ١٢ . ينقسم الحكم التكليفي باعتبار التعلق عند الجمهور الي سبعة أقسام ()
- ١٣ . فرق الأحناف بين الفرض والواجب من حيث قوة الدليل وتعلقه "قطعي أو ظني" ()
- ١٤ . أقسام الحكم التكليفي باعتبار التعلق عند الأحناف خمسة أقسام ()
- ١٥ . الفرض عند الأحناف : ما ثبت بدليل قطعي واستحق النذر على تركه مطلقاً من غير عذر ()
- ١٦ . قال تعالى في سورة الحج : "فإذا وجبت جنوبها" في الآية دليل على الوجوب في اللغة وهو بمعنى "السقوط" ()
- ١٧ . الفرض والواجب عند الأحناف مترادفان لمعني واحد ()
- ١٨ . يرى الأمدي أن الشارع قد أطلق اسم الفرض على الواجب في قوله تعالى "فمن فرض فيهن الحج" أي أوجب ، ويؤيد ذلك انهما بمعنى واحد ()
- ١٩ . من صيغ الواجب فعل الأمر كقوله تعالى : "وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة" ()
- ٢٠ . عرف الشافعية المندوب بأنه "ما يمدح فاعله ، ولا يذم تاركه" ()
- ٢١ . يجمع "المندوب" بين اطلاقات عديدة للعلماء أعلاه "السنة (مؤكدة - وغير مؤكدة) - الفضيلة والأدب" ثم الناقلة (سنن الزوائد) ()
- ٢٢ . الجمهور يفرقون بين الحرام والمكروه تحريماً من حيث الدليل قطعي أم ظني ()

- ٢٤ حكم الواجب عند الأحناف : يلزم العمل به بموجب الأمر الصادر وإن كان ظني الدلالة ()
- ٢٥ حكم الفرض لزوم العمل به دون الاعتقاد عند الأحناف ()
- ٢٥ قُسم "الحرام" الي قسمين عند الأحناف حرام لغيره وحرام لعينه ()
- ٢٦ المكروه في إصطلاح الأحناف هو ما ثبت بدليل ظني ، واستحق النّم علي فعله من غير عذر ()
- ٢٧ شرب الخمر من أقسام الحرام لغيره ()
- ٢٨ أكل الميتة من أقسام الحرام لغيره ()
- ٢٩ حكم المكروه تحريماً لزوم الترك ويذم فاعله مع استحقاق العقاب إلا أن عقابه أقل من عقاب المحرم ، ومنكره لا يكفر ()
- ٣٠ من أوجه الإتفاق بين الحكم التكليفي والحكم الوضعي أن كلا منهما من أحكام الحكم الشرعي ()
- ٣١ لا يشترط في القيام بالحكم التكليفي قدرة المكلف علي اتيان ما كلف به ()
- ٣٢ يشترط في الحكم الوضعي ان يكون في مقدور المكلف ()
- ٣٣ مصطلحي "الفساد والبطلان" مترادفان في العبادات بإتفاق العلماء ()
- ٣٤ مصطلحي "الفساد والبطلان" متغايران في المعاملات عند الأحناف ()
- ٣٥ ما شرع لعذر شاق في حالات خاصة يسمي عزيمة ()
- ٣٦ ما شرعه الله تعالى أصالة من الأحكام العامة التي لا تختص بحال دون حال تسمي رخصة ()
- ٣٧ أهلية الوجوب الكاملة هي صلاحية الانسان لان تثبت له حقوق ولا يجب عليه شيء ()
- ٣٨ أهلية الوجوب الناقصة هي صلاحية الانسان لوجوب الحقوق له وثبوت الواجبات عليه ()
- ٣٩ موجبات الأمر : التحريم - الكراهة - الدعاء والتأييس وغيرها ()
- ٤٠ إذا نهى الشارع عن شيء فعلى المكلف الكف عنه في الحال ودائماً ()
- ٤١ تعريف العام هو : "اللفظ الذي وضع لمعني واحد علي سبيل الانفراد" ()
- ٤٢ اللفظ الخاص هو : "اللفظ الدال علي كثيرين والمستغرق في دلالته ما يصلح له بحسب وضع واحد" ()
- ٤٣ أدلة تخصيص العام نوعان : متصل : ما لا يستقل بنفسه و منفصل : وهو ما يستقل بنفسه ()
- ٤٤ التخصيص بالعقل يصلح أن يكون دليلاً علي تخصيص جميع النصوص المشتملة علي تكليفات شرعية ()
- ٤٥ صيغة "النهي" إذا تجردت عن القرينة فإنها تدل علي الوجوب ()
- ٤٦ صيغة "افعل" إذا تجردت عن القرينة تفيد التحريم وهو مذهب جمهور العلماء ()
- ٤٧ "الخاص" هو كل لفظ يستغرق جميع ما يصلح له بوضع واحد دفعة واحدة من غير حصر ()
- ٤٨ المعرف بالإضافة من الفاظ العموم كما في قوله تعالى : "حرمت عليكم أمهاتكم" ()
- ٤٩ من الفاظ العموم الأعداد كالثلاثة - العشرة - العشرين - والمائة ونحو ذلك ()
- ٥٠ "التخصيص" هو : قصر العام علي بعض مسمياته ()

ثانياً : إختاري الإجابة الصحيحة فيما يلي وظللي في ورقة الإجابة على كامل الدائرة: (٥٠ درجات)

٥١ "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه" علي ماذا يفيد الأمر في الآية الكريمة :

(أ) الوجوب (ب) الإباحة (ج) النّيب (د) الكراهة

٥٢ قال تعالى في سورة العنّدة "يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم" علي ماذا يفيد هذا

الطلب :

(أ) طلب فعل جازم (ب) طلب ترك جازم (ج) طلب ترك غير جازم (د) طلب فعل غير جازم